

١٦٧- أخبرنا: عبد الله بن محمد <sup>(١)</sup> الصفار التستري ثنا يحيى بن غيلان ثنا عبد الله بن بزيع عن أبي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن سائلا سأل النبي ﷺ ألا <sup>(٢)</sup> يوجب الماء إلا الماء؟ فقال: «إذا التقى الختانان وغابت الحشفة فقد وجب الغسل، أنزل أو لم ينزل». اهـ أخرجه الطبراني. كذا في الزيلعي <sup>(٣)</sup>. قلت: رجاله رجال الحسن، أما شيخ الطبراني فثقة لكونه لم يضعف في الميزان، وأما يحيى بن غيلان فهو الراسبي التستري

طالب: يا أمير المؤمنين! إن أردت أن تعلم ذلك فأرسل إلى أزواج النبي ﷺ، فاسألهن عن ذلك، فأرسل إلى عائشة فقالت: إذا جاوز الختان فقد وجب الغسل، فقال عمر عند ذلك: لا أسمع أحدا يقول الماء من الماء إلا جعلته نكالا. قال الطحاوي: "فهذا عمر قد حمل الناس على هذا بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ، فلم ينكر ذلك عليه منكر". كذا في عمدة القاري (٧٧:٢) قلت: ورجال هذا السند كلهم ثقات، ثم أجمع التابعون ومن بعدهم على ذلك، قال العيني: "إن إيجاب الغسل لا يتوقف على نزول الماء، بل متى غابت الحشفة يجب الغسل عليهما وإن لم ينزلا، وهذا لا خلاف فيه اليوم، وقد كان الخلاف فيه في الصدر الأول (٦٩:٢) وقال أيضا: "وفي المغني لابن قدامة: تغيب الحشفة في الفرج هو الموجب للغسل، سواء كان الفرج قبل أو دبرا من كل حيوان آدمي أو بهيم، حيا أو ميتا، طائعا أو مكرها، نائما أو مستيقظا" اهـ (٧٦:٢). وفي البحر: "وقد تقدم الدليل من السنة والإجماع على وجوب الغسل بالإيلاج، وإن لم يكن معه إنزال، وهو بعمومه يشمل الصغيرة والبهيمة، وإليه ذهب الشافعي" اهـ (٥٨:١).

قلت: عمومه للدبر ولفرج البهيمة ممنوع، لأن الأحاديث الواردة في الباب كلها مقيدة بمجاوزة الختانين، أو بالتقاءهما مع توارى الحشفة، ولا يتصور التقاء الختانين في

(١) كذا في الأصل، وفي معجم الطبراني الصغير: عبد الله ابن عمر الصفار التستري وهو يروي عن يحيى بن غيلان عن ابن بزيع (ص ١٣٠) - مؤلف.

(٢) قلت: لفظ "لا" في قوله "ألا يوجب" ليس في الزيلعي، ولكنه ثابت في جامع مسانيد الإمام (١: ٢٧١) ولعله هو الصواب (مؤلف).

(٣) نصب الراية (١: ٨٥) قبيل حديث ٢٩.